الأنباء
الاربعاء 11 سبتمبر 2013

«التعاون»: المبادرة الروسية لا توقف نزيف الدم السوري ويجب معاقبة من ارتكب جريمة الكيماوي

دبي ـ رويترز: جددت دول الخليج العربية أمس مطالبتها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات رادعة ضد حكومة الرئيس السوري بشار الأسد بسبب هجوم بالأسلحة الكيماوية أدى إلى مقتل المئات.

وفي أول رد فعل على الاقتراح الروسي بوضع ترسانة النظام السوري من الأسلحة الكيماوية تحت الرقابة الدولية لتفادي ضربات عسكرية، اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي أن العرض الروسي لن يوقف اراقة دماء الشعب السوري المستمرة منذ ثلاث سنوات تقريبا، مؤكدة أنها مستعدة للتعامل مع أي تهديد قد ينتج عن أي إجراء عسكري ضد سورية.

وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد خلال مؤتمر صحافي على هامش اجتماعات مجلس التعاون (أ.ف.ب)

وقال وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في مستهل اجتماع دول المجلس في جدة أمس ان مجلس التعاون الخليجي يدين «الجريمة البشعة» التي ارتكبها النظام السوري باستخدام أسلحة محظورة دوليا مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين.

ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ «إجراءات رادعة ضد النظام السوري».

وقال الوزير البحريني رئيس الدورة الحالية «إنني أدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد النظام السوري»، محملا إياه «المسؤولية الكاملة عن الجريمة البشعة في الغوطة الشرقية»، ما أسفر عن مقتل المئات.

وأضاف أن هذا يستلزم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ـ ممثلا في مجلس الأمن الدولي ـ تحمل مسؤوليته، وطالب باتخاذ «إجراءات رادعة مناسبة» ضد من ارتكبوا هذه الجريمة.

المعلم يعلن الاستعداد للكشف عن الأسلحة الكيميائية ووقف إنتاجها والانضمام إلى معاهدة حظرها

موسكو ترفض إدراج مبادرتها تحت البند السابع وتطالب بمقايضة «الكيماوي» السوري بإلغاء التهديد بضرب النظام

عواصم ـ وكالات: سرقت المبادرة الروسية لوضع ترسانة النظام السوري تحت الرقابة الدولية الأضواء من كل التحركات التي كان البيت الأبيض يعتزم القيام بها ومنها خطاب الرئيس باراك أوباما أمس للترويج للضربة العسكرية لنظام الرئيس بشار الأسد بعد اتهامه باستخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين. بل إن البعض ذهب إلى حد اعتبار أن هذه المبادرة كانت طوق النجاة لإخراج أوباما من الاحراج الذي وضع نفسه فيه بعد احالة موضوع العمل العسكري إلى الكونغرس الأميركي. في حين اعتبرها الفريق المؤيد للضربة نتيجة للتهديد باستخدام القوة دفعت الأسد للرضوخ وقبول تسليم ترسانته الكيماوية.

وفي هذا السياق، شددت الدول الغربية على ضرورة أن يكون أي تحرك دولي بهذا الخصوص يتضمن تهديدا باستخدام الحل العسكري في حال أخل الاسد بالاتفاقات.

ومن جديد عادت الأزمة السياسية على ما يبدو إلى سابق عهدها، وعاد سباق المبادرات والمشاريع أمام مجلس الأمن بين الفريق الداعم للأسد والفريق الآخر. ورفضت روسيا مشروع قرار فرنسي يقترح وضع السلاح الكيماوي السوري تحت الرقابة الدولية ولكن في إطار البند السابع الذي يخول المجلس استخدام القوة في حال الإخلال ببنود أي اتفاق، وطلبت إلغاء جلسة مجلس الأمن المخصصة أمس لمناقشة المشروع ودعت إلى الاكتفاء بإصدار بيان رئاسي غير ملزم.

وذهب الروس أبعد من ذلك حيث طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمقايضة الكشف عن السلاح الكيماوي مقابل التخلي نهائيا عن الضربة. وقال ان على الولايات المتحدة ان تتخلى عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري بهدف تفعيل المبادرة الروسية بوضع الترسانة الكيميائية السورية تحت رقابة دولية.

وزير الخارجية الأميركي جون كيري قبل الإدلاء بمداولته في الكابيتول هيل (ا.ب)

داعمو الضربة يعتبرون التهديد بالعمل العسكري وراء رضوخ الأسد

وأضاف بوتين كما نقل عنه التلفزيون الروسي «كل ذلك لن يكون له معنى ولن يكون بالإمكان تنفيذه الا اذا تخلى الجانب الأميركي وجميع من يدعمونه عن اللجوء الى القوة» ضد النظام السوري.

وتابع «من الصعب إجبار سورية او بلد آخر على ان ينزع سلاحه في شكل أحادي الجانب اذا كان ثمة عمل عسكري قيد التحضير ضد هذا البلد».

وبالتزامن مدد وزير الخارجية السوري زيارته الى روسيا، ليعلن تقديم المزيد من التنازلات حيث قال ان النظام راغب في الانضمام الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية ومستعد للكشف عن أسلحته أمام المجتمع الدولي لا بل ووقف إنتاجها.

وقال المعلم في تصريح لوكالة انترفاكس الروسية «نحن جاهزون لكشف مواقع أسلحتنا الكيميائية ووقف إنتاجها وعرض هذه المنشآت أمام ممثلين عن روسيا وبلدان أخرى والأمم المتحدة»، مضيفا «ان الهدف من تمسكنا بالمبادرة الروسية هو التخلي عن كل الأسلحة الكيميائية».

وكانت فرنسا سعت إلى تولي زمام مبادرة وقالت انها ستضغط من أجل إصدار قرار في مجلس الأمن التابع للامم المتحدة يضع شروطا لسورية بشأن تدمير اسلحتها الكيماوية ويحذرها من «عواقب وخيمة» اذا رفضت، أعلنت بريطانيا انها ستدعم اي مشروع قرار في مجلس الامن الدولي حول الاسلحة الكيميائية السورية يحظى بـ«مصداقية» لكن يجب ان يتضمن تهديدا باستخدام القوة. وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ان مشروع قرار مجلس الامن الذي تقدمت به بلاده يطالب النظام السوري بالتخلي عن أسلحتها الكيماوية ويهدده بـ«عواقب وخيمة للغاية» اذا انتهك شروط التخلي عن اسلحتها الكيماوية.

وحذر فابيوس في مؤتمر صحافي تم الترتيب له بسرعة من الوقوع في «الفخ» وقال ان القرار المقترح سيكون بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يشمل اجراء عسكريا محتملا لاقرار السلام، وسيطالب دمشق بالكشف «دون تأخير» عن برنامجها الكيماوي ووضعه تحت السيطرة الدولية توطئة لتفكيكه. وسئل عما اذا كانت الضربة العسكرية لاتزال ممكنة فقال «كل الخيارات مطروحة على المائدة. وتضمن مشروع القرار إدانة صريحة للهجوم الكيماوي الذي وقع في 21 اغسطس ويشمل ايضا دعوة الى معاقبة من يقفون وراءه امام المحكمة الجنائية الدولية.

إلى ذلك، وبعد أن رحب أوباما بالاقتراح الروسي وقال إنه يرى انفراجة محتملة في الأزمة لكنه مازال متشككا، قال جاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيمضي قدما في خططه لطلب موافقة الكونغرس على استخدام القوة العسكرية في سورية.

وقد بدأت بالفعل أمس مداولات النواب الأميركيين لاقتراح أوباما بضرب النظام السوري في وقت أعلنت مصادر أميركية أن مجلس الشيوخ لن يصوت على الضربة الأميركية هذا الأسبوع.

وكان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الدوما الروسي أليكسي بوشكوف قال ان موسكو أوجدت مخرجا للرئيس الأميركي الذي يتخبط في مأزق الحل العسكري للأزمة السورية، معتبرا ان قبول دمشق للاقتراح الروسي لوضع الأسلحة الكيماوية في سورية تحت مراقبة دولية لا يعني انها تؤكد امتلاكها لهذه الأسلحة.

الكويت تؤيد بيان مجموعة الـ«11» في قمة العشرين حول استخدام الكيماوي في سورية

الكويت ـ كونا: أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أمس عن تأييد ما جاء في بيان مجموعة الدول الـ11 في قمة مجموعة العشرين بشأن سورية، وبالأخص ما اشار اليه البيان بشأن التأكيد على ان عدم التصدي لاستخدام الاسلحة الكيميائية في سورية يترتب عليه خطر متزايد في التوسع في استخدامها وانتشارها.

ونقل بيان للخارجية عن المصدر تأييد الكويت كذلك ما دعا اليه بيان مجموعة الدول الـ11 لاستجابة دولية صارمة بهدف ايصال رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن السكوت على مثل هذا العمل الذي يعد انتهاكا خطيرا للقوانين الدولية ومعاهدة حظر استخدام الاسلحة الكيميائية، داعيا الى محاسبة من يرتكب مثل هذه الجرائم.

واختتم المصدر تصريحه بالتأكيد على ما جاء في بيان مجموعة الدول الـ11 من ادراك المجموعة لاهمية الالتزام بالبحث عن حل سياسي وسلمي للأزمة السورية من خلال التطبيق الكامل لبيان جنيف 2012 وكذلك تأكيدها على التزامها بالسعي لايجاد حل سياسي لكي تصبح سورية دولة متحدة شاملة لجميع اطرافها وديموقراطية.

يذكر ان روسيا استضافت اخيرا في مدينة سان بطرسبورغ قمة مجموعة الـ20 لمناقشة ملفات التعاون الاقتصادي بينها، لكن الملف السوري طغى على جدول اعمالها وخرجت ببيان وقعته 11 دولة بينها المانيا يدعو الى «رد فعل دولي قوي» ازاء استخدام الاسلحة الكيميائية التي اتهم بها النظام السوري.

استطلاع: شخصية أوباما هي أحد أسباب رفض الأميركيين ضرب النظام السوري

واشنطن ـ يو.بي.أي: أظهر استطلاع جديد للرأي أن أحد أسباب عدم حماسة الشارع الأميركي للتدخل العسكري المحتمل ضد النظام السوري هو شخصية الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وتبين في استطلاع أجرته شبكة (سي إن إن) الأميركية بالتعاون مع أو آر سي للاستطلاعات، نشر أمس، ان الأميركيين منقسمون مناصفة حول شخصية الرئيس أوباما وإذا ما كان قائدا قويا وصادقا وجديرا بالثقة.

وشرح رئيس قسم استطلاعات الرأي كيتينغ هولاند، نتائج الاستطلاع بالقول ان أحد أسباب القلق هو الساعي ذاته، في إشارة إلى أوباما.

وأظهر الاستطلاع ان واحدا من كل خمسة مستطلعين، قالوا إنهم على فهم كامل لسياسة أوباما حول سورية، وفي المقابل، قال نحو 3 من بين 10 بأنها غير واضحة تماما أو لا يفهمونها على الإطلاق.

وأوضح أكثر من النصف بأنهم على نحو ما مدركون لتلك السياسة.

ولا تقتصر عدم حماسة الشارع الأميركي للتحرك العسكري ضد سورية، على الرئيس فحسب، بل تبين ان الإرهاق من الحروب يتحمل جانبا من المسؤولية في ذلك، إذ وصف 6 من كل 10 حرب العراق بأنها خطأ، وهو ذات الوصف الذي استخدمه أكثر من نصف المستطلعين على حرب أفغانستان.

يشار إلى ان 1022 أميركيا شاركوا في الاستطلاع، وهامش الخطأ 3٪.

«رايتس ووتش» تؤكد امتلاكها أدلة تثبت تورط النظام السوري بالهجوم الكيميائي

الأبنية المدمرة في بلدة سراقب بمحافظة ادلب بعد عدة غارات جوية لطيران النظام (أ.ف.ب)

نيويورك ـ يو.بي.أي: أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش الدولية الحقوقية، أن لديها أدلة على أن جيش النظام السوري هو المسؤول عن الهجوم الكيميائي على منطقة الغوطة بريف دمشق في الحادي والعشرين من الشهر الماضي.

وقالت المنظمة في تقرير بعنوان الهجمات على الغوطة: تحليل الاستخدام المفترض للأسلحة الكيميائية في سورية، ومؤلف من 22 صفحة أن لديها أدلة على هجومين كيميائيين في الغوطة الشرقية والغربية من ريف دمشق اللتين تسيطر عليها المعارضة.

وأوضحت المنظمة أنها توصلت إلى هذه النتيجة بعد مشاهدتها روايات شهود حول الهجمات الصاروخية، وتحليلها معلومات حول المصدر المرجح لهذه الهجمات، وبقايا للأسلحة التي استخدمت وسجلات طبية للضحايا. وذكر التقرير أن بقايا الصواريخ وعوارض الضحايا من هجومي الحادي والعشرين من أغسطس الماضي على الغوطة تشكل أدلة على أنظمة الأسلحة المستخدمة، مضيفا أن هذا الدليل يفترض بقوة أن القوات النظامية السورية قصفت ريف دمشق برؤوس حربية في ذلك الصباح الرهيب.

وأوضح أن الأدلة المتعلقة بنوع الصواريخ والقاذفات المستخدمة في تلك الهجمات تشير بقوة إلى أن هذه أنظمة أسلحة معروفة وموثقة بأنها توجد فقط في حيازة واستخدام القوات المسلحة للحكومة السورية.

وأضاف أن المنظمة وخبراء الأسلحة التابعين لها الذين يراقبون استخدام الأسلحة في سورية وان النظام هو الذي يملك الصواريخ من عيار 140 ملميترا و330 ملميترا التي استخدمت في الهجوم، وقواذف الإطلاق المرتبطة بها، ولم يوثقوا امتلاك قوات المعارضة لهذه الأسلحة.

وكشف التقرير عن وجود دليل مخبري على استخدام غاز السارين في هجوم سابق في أبريل في حي جوبر بريف دمشق، بعد أن جاء اختبار صحافي تابع لصحيفة «لوموند» الفرنسية إيجابيا لغاز السارين. وأشار إلى أن الحكومة السورية نفت مسؤوليتها عن الهجومين اللذين اتهمت المعارضة بتنفيذهما، غير أنه لفت إلى أن الحكومة السورية لم تقدم أي أدلة موثوقة لدعم مزاعمها.

يشار الى أن الغرب يتهم النظام السوري باستخدام سلاح كيميائي في الغوطة بريف دمشق في 21 أغسطس الماضي، ما أسفر عن مقتل أكثر من 1300 شخص بحسب مصادر معارضة، وهو ما لاقى تنديدا دوليا، وصل إلى حد تلويح واشنطن وغيرها من البلدان بشن عملية عسكرية على سورية ردا على استخدام هذا السلاح الذي اتهمت النظام السوري باستخدامه ضد شعبه.

الائتلاف الوطني يعتبر المبادرة الروسية مناورة سياسية لتبرئة الأسد

المعارضة السورية تدعو الغرب إلى عدم اختزال الأزمة السورية بمسألة الأسلحة الكيماوية

عواصم ـ وكالات: دعت شخصيات بارزة في المعارضة السورية المجتمع الدولي الى التركيز على انهاء العنف الذي اودى بحياة عشرات الآلاف وعدم اختزال الأزمة السورية بمسألة الاسلحة الكيماوية في سورية.

وقال منذر ماخوس ممثل المعارضة السورية في باريس في مؤتمر صحافي في العاصمة الفرنسية ان «المجازر تقع، وقتل اكثر من 100 ألف شخص، كما ان ملايين السوريين اصبحوا نازحين ولاجئين، ويوجد 200 ألف سجين يتعرضون للتعذيب كل يوم».

وأضاف «علينا ان نركز على الامر الاساسي والا نحصر الازمة السورية في مسألة الاسلحة الكيماوية التي اصبحت هي القضية للأسف».

وأدانت المعارضة السورية المقترح السوري ووصفته بأنه مناورة سياسية لتأجيل اي عمل عسكري ضد النظام السوري والتسبب في سقوط مزيد من القتلى.

وقال ماخوس «لقد كان هناك قرار حاسم بالتدخل (العسكري) ولكن الوضع تغير تماما»، مشيرا الى ان «الاقتراح الروسي بوضع ترسانة سورية الكيماوية تحت الاشراف الدولي هو هدية للنظام في دمشق تجنبه التعرض لضربات جوية».

من ناحيته، قال ميشال كيلو، المعارض السوري المسيحي الذي يتزعم جناحا علمانيا ليبراليا من المعارضة السورية، ان الاحباط يتزايد بسبب التراجع الغربي.

وقال كيلو «يريدوننا ان نذهب الى جنيف «لاجراء محادثات سلام مقترحة» ولكن في الوقت نفسه، فانهم يسمحون للنظام بشن هجمات كيماوية وبعد ذلك يتراجعون عن التدخل».

من جهته اعتبر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية دعوة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لاخضاع الاسلحة الكيميائية في سورية للرقابة الدولية مناورة سياسية لا تحمل نظام بشار الأسد مسؤولية قتل الابرياء، في حين أكد مسؤول كبير في الطب الشرعي في حلب المنشق عن النظام انه كان شاهدا على استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي في عدة مناطق.

وأكد الائتلاف الوطني السوري في بيان له أمس ان المبادرة تصب في باب المماطلة غير المجدية والتي ستسبب مزيدا من الموت والدمار للشعب السوري ومزيدا من التهديد لدول وشعوب المنطقة.

واضاف البيان ان مخالفة القانون الدولي تستوجب ردا دوليا حقيقيا ومتناسبا مع حجمها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسقط جرائم الحرب بالتقادم عن مرتكبيها، فالجرائم الجنائية ضد الإنسانية لا تسقط بتقديم تنازلات سياسية أو بتسليم الأداة التي ارتكبت بها هذه الجرائم.

وأضاف البيان ان الضمان الوحيد لمفاوضات مجدية هو المرور بتوفير جو جدي لهذه المفاوضات من خلال وقف آلة القتل التي يستخدمها النظام منذ سنتين ونصف السنة بدءا من الذبح بالسكاكين ومرورا بالحرق على قيد الحياة وصولا إلى استخدام الأسلحة الكيميائية.

بدوره دعا الأمين العام للائتلاف بدر جاموس المجتمع الدولي إلى محاسبة النظام على هذه الجريمة البشعة برد قوي يتناسب مع حجم فعلته. وقال نحن لا نفاوض على محاكمة بشار الأسد ونظامه فهذا مطلب

حزب العمال الكردستاني يرسل 3 آلاف مقاتل إلى سورية ويعقد اتفاقاً سرياً مع الأسد

أنقرة ـ أ.ش.أ: أكد السياسي الكردي السوري صلاح بدر أن منظمة حزب العمال الكردستاني أرسلت ثلاثة آلاف مقاتل إلى شمال سورية يحمل 1500 منهم الجنسية السورية والباقي أتراك وعراقيين وإيرانيين.

ونقلت صحيفة «ميللي غازيته» التركية أمس عن بدر قوله إن الحركة الكردية في سورية كانت فعالة في الماضي واعترف نظام بشار الأسد بأنها معارضة قوية وذلك في أحداث قامشلي عام 2004.

وذكر بدر خلال استعراضه للتطورات في سورية في معهد البحوث والإنماء بمدينة أربيل في شمالي العراق، أن قوة المعارضة الكردية في سورية فتحت الطريق لمساومات بين الأسد وحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي السوري، ومع تأثير موجة الربيع العربي عام 2011 لعب شباب الأكراد دورا فعالا حيث وقفوا ضد نظام الأسد ودفعوه بسبب موقفه الضعيف لأن يوقع اتفاقية سرية مع أكراد سورية.

يذكر أن أحداث القامشلي، وهي مدينة في أقصى شمال شرقي سورية وذات أغلبية كردية، قد شهدت اشتباكات بين أكراد وعشائر عربية في 12 مارس 2004 إثر مباراة كرة قدم بين فريق المدينة (الجهاد) وفريق محافظة دير الزور المجاورة (الفتوة) تدخلت فيها قوات الأمن السورية وامتدت الاضطرابات لباقي المدن التي يسكن بها أكراد واستمرت لستة أيام.